وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 22 يونيو 2023

أخبار الطاقة

وزيرا الطاقة والحج والعمرة يتفقدان المشاريع والخطط التشغيلية في المشاعر المقدسة

عكاظ

في إطار المتابعة المستمرة لجاهزية الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين، تفقّد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ووزير الحج والعمرة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، الاستعدادات والخطط التشغيلية المتعلقة بإمدادات الطاقة لموسم حج هذا العام 1444هـ، حيث شملت الجولة التفقدية مرافق الطاقة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، والاطلاع على الخطط التشغيلية، بما في ذلك فاعلية وكفاءة المشروعات الكهربائية وموثوقيتها، وتوفّر المنتجات البترولية في مكة المكرمة والمشاعر المُقدسة والمدينة المنورة.

وشملت الزيارة عددًا من مواقع المشاريع الجديدة، التي نفذتها الشركة السعودية للكهرباء، لخدمة حجاج بيت الله الحرام في مكة المكرمة والمشاعر المقدّسة، بتكلفة بلغت أكثر من مليار ريال، كما شملت الزيارة مركز التحكم الرئيس بالشبكة في مشعر منى، ومركز إدارة الأزمات والكوارث والسلامة الجديد، في المشاعر المقدسة، ومشاريع الأتمتة واستخدام التقنيات الحديثة في الشبكة الكهربائية.

وفيما يتعلق بتوفر إمدادات المنتجات البترولية، شملت الزيارة الاطلاع على الخطط المتعلقة بتعزيز هذه الإمدادات وضمان أمنها وموثوقيتها في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة، بما في ذلك خطة الإمداد الرئيسية والاحتياطية في المطارات ومحطات الوقود.

وقد شارك في هذه الجولة التفقدية وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة؛ الدكتور مشبب القحطاني، ومحافظ هيئة تنظيم المياه والكهرباء المكلف عبدالرحمن بن سعد الموزان، ومدير عام الدفاع المدني المكلف اللواء الدكتور حمود بن سليمان الفرج، والرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس خالد بن حمد القنون.

تخفيضات إنتاج النفط السعودي تركز على البراميل الثقيلة لزيادة الإيرادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ركزت المملكة العربية السعودية تخفيضات إنتاجها على براميلها الثقيلة لزيادة الإيرادات إلى أقصى حد، لكن الموجة الأخيرة من قيود العرض كبيرة جدًا لدرجة أن درجاتها المتوسطة والخفيفة الأكثر ربحًا، والتي تواجه بالفعل منافسة شديدة من الخام الروسي المخفض، ستتأثر بشكل كبير، حسبما قال محللو بلاتس.

وأعلنت أوبك + في 4 يونيو عن أحدث تخفيض مفاجئ لها قدره مليون برميل في اليوم، ليصبح ساريًا في يوليو، بالإضافة إلى 1.5 مليون برميل في اليوم من تخفيضات الإنتاج التي تنفذها بالفعل. وسيرفع الخفض في يوليو إنتاج المملكة العربية السعودية من الخام إلى نحو 9 ملايين برميل في اليوم، وهو أدنى مستوى له منذ يونيو 2021، وسيأتي مع احتمال أن يصل الاستهلاك المحلي إلى ذروته بسبب توليد الطاقة لاستخدام تكييف الهواء في الصيف.

وفي كشف النقاب عن الخفض في مؤتمر صحفي بعد اجتماع أوبك وحلفائها في فيينا، قال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنه سيترك المصافي في حالة «ترقب» بشأن كيفية تقسيمها بين درجات النفط الخام في البلاد، والتي تتراوح من السوبر العربي والخفيف إلى العربي الثقيل.

وتعد الحقول البرية عمومًا مصدر خامات المملكة العربية السعودية الأخف وزناً، بينما يركز الإنتاج البحري بشكل أساسي عن الخامات المتوسطة والثقيلة. ويعد الخام العربي الخفيف الأكثر إنتاجاً، بمتوسط إنتاج في عام 2022 بلغ 5.42 ملايين برميل في اليوم. وقال محللون إن التخفيضات الجديدة ستزيل أولاً كميات كبيرة من الخام الثقيل ومتوسط الكبريت من السوق. وقال آرون ليزلي جون، كبير محللي السوق في سنشري فاينانشال ومقرها دبي: «من أجل الحفاظ على بعض السيطرة على السوق وبعض الحصة السوقية، من المرجح أن تحافظ على المعروض من النفط الخفيف، في حين قد يكون هناك تخفيضات أكثر عمقًا للنفط الخام الثقيل».

وبعد يوم من الإعلان عن التخفيض المفاجئ بمقدار مليون برميل في اليوم، رفعت شركة أرامكو السعودية العملاقة للطاقة أسعار البيع الرسمية لجميع درجات خامها. وشهدت أسعار بيع النفط الرسمية للولايات المتحدة، وهي مشتر كبير لدرجات الخام السعودي الثقيل، أكبر زيادة.

وتم رفع أسعار جميع الدرجات المخصصة لشمال غرب أوروبا وكذلك الولايات المتحدة بمقدار 90 سنتًا للبرميل من الشهر الماضي، بينما تم رفع أسعار جميع الدرجات في أسواق البحر الأبيض المتوسط بمقدار 60 سنتًا للبرميل. وقال جون «إنها تجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين الأميركيين خاصة بالنسبة للخامات الثقيلة من المملكة العربية السعودية».

وفي حين أن الخامات الثقيلة ستعاني من الخفض، فإن حجم الانخفاض كبير جدًا لدرجة أنه من المحتمل أن تتأثر الدرجات الأخف، وفقًا لما قاله دونج وانج، محلل أسواق النفط في الشرق الأوسط في ستاندرد آند بي جلوبال.

وقال «بالنظر إلى تعقيد إدارة هذا التخفيض الهائل في الإنتاج على مستويات التشغيل في مختلف المجالات، فإن جميع درجات الخام من المملكة العربية السعودية ستتأثر هذه المرة». وأضاف: «فيما يتعلق بالحجم الهائل، فإن الخام العربي الخفيف سيكون الأكثر خفضاً، حيث تمثل درجة الحموضة المتوسطة أكثر من نصف إجمالي إنتاج البلاد». وتراجعت صادرات السعودية من الخام إلى آسيا إلى أدنى مستوى لها منذ يونيو 2021 في مايو، عندما باع المنتج 5.616 مليون برميل في اليوم إلى المنطقة، وفقًا لمزود بيانات الشحن، كبلر. ومن بين الدرجات، تراجعت صادرات الخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 488 ألف برميل في اليوم، أو 21 ٪، على أساس شهري إلى 1.808 مليون برميل في اليوم في مايو، وهو ما يمثل أكبر انخفاض في الحجم.

في غضون ذلك، تراجعت صادرات الخام العربي المتوسط بمقدار 43 ألف برميل في اليوم، أو 5.9 في المائة، في الشهر إلى 677 ألف برميل في اليوم. وقال وانغ «سيتم أيضا تقليص المعروض من الخام العربي الثقيل في يوليو ليس فقط بسبب خفض الإنتاج ولكن أيضا بسبب زيادة الطلب على حرق النفط الخام لتوليد الطاقة في فصل الصيف». وأضاف: «ستنخفض امدادات الخام السعودي الثقيل، ولكن هذه المرة يكون الخفض ضخمًا، وسوف تلامس حتمًا الخام العربي الخفيف».

التدفقات الروسية

كما تعطي المملكة العربية السعودية الأولوية لدرجات خاماتها المتوسطة الحموضة والأخف في هذه الجولة من التخفيضات لأنها تشبه إلى حد بعيد الخام الروسي، الاورال، والتي يتم تداولها على نطاق واسع في الأسواق الآسيوية. وهذا الخام الروسي قريب إلى حد ما في المواصفات من العربي الخفيف، مع 1.7 ٪ كبريت و31.7 جاذبية، وفقًا لجدول بلاتس الدوري للنفط الخام. وفي ظل العقوبات الغربية الشديدة، كانت روسيا تبيع جبال خامها الأورال بخصومات هائلة للصين والهند.

وقال محلل سوق: «كان هناك الكثير من عمليات الاستبدال في الصين والهند على هذا الأساس لأخذ النفط الخام الروسي». وأضاف: «من المحتمل أن يكون دعم الخام السعودي من الصين والهند سببًا كبيرًا في قطعهم لتلك الدرجات الخفيفة لأن الجودة متشابهة». ويجري تداول خام الأورال الروسي حاليًا بنحو 50 دولارًا للبرميل في آسيا، وفقًا لأحد المتداولين، مما يقلل بشدة من التدفقات السعودية إلى المنطقة.

ويتم بيع الخام العربي الخفيف في آسيا ويتم تقييمه على أساس بورصة دبي للطاقة، ويتم تسعير خام عمان بعلاوة قدرها 74.71 دولارا للبرميل. وأضاف أنه بسبب ارتفاعات أسعار البيع الرسمي، تبتعد شركات التكرير الآسيوية عن شراء الدرجات السعودية، وتغيير مشترياتها بشحنات فورية من خامات شرق أوسطية أخرى.

وقالت فاندانا هاري، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة فاندا إنسايتس، إنه من غير المرجح أن «تثير الضجة حول» حصتها في السوق، والتي ستظل تحت ضغط الرياض والمنتجين الآخرين الذين يقومون بتصدير الخام الحامض طالما أن خام الأورال الروسي يباع بخصم 30 ٪. .
كما تدخل التخفيضات السعودية حيز التنفيذ في وقت يشهد ارتفاعًا موسميًا في الطلب بسبب زيادة الطلب على التبريد في الصيف. وحرقت البلاد في السنوات الأخيرة نحو 500,000 برميل في اليوم من النفط الخام في الصيف لتلبية ذروة الطلب على الكهرباء، مما قلل من الكميات المتاحة للتصدير. ومع ذلك، يقول محللون إن السعودية قد تستفيد من خصم النفط الروسي لاستخدامه في محطات توليد الطاقة الخاصة بها بدلاً من نفطها الخام.

وقال المتداولون سيتم تغيير بعض من هذا المليون برميل في اليوم من التصدير وتحويله للاستهلاك المحلي من أجل احتياجات التكرير واحتياجات الطاقة الاخرى. وسجلت واردات السعودية من الديزل وزيت الغاز الروسي رقما قياسيا بلغ 168 ألف برميل يوميا في مايو، وفقا لبيانات كبلر. وتجاوزت التدفقات لشهر يونيو بالفعل مستويات مايو مع الواردات عند 191000 برميل في اليوم في 12 يونيو.

وقال متعاملون في آسيا أجرت العديد من المصافي الآسيوية، على نطاق واسع، بقيادة الصين، تخفيضات طوعية على ترشيحاتها من النفط الخام السعودي بعد زيادة أرامكو السعودية بمقدار 45 سنتًا للبرميل إلى فروق أسعار البيع الرسمية لشهر يوليو عبر جميع درجاتها إلى آسيا. وما يثير قلق بعض المشترين، مثل كوريا الجنوبية واليابان، هو ارتفاع الأسعار، حيث يبتعدون عن النفط الروسي. لكن بالنسبة للصين والهند، ستستمر الإمدادات من أكبر مورد من خارج أوبك في توفير وسادة.

ومع درجات حرارة أعلى من المعتاد بمقدار 3 درجات مئوية خلال الربع الثالث في اليابان، أوضحت النتائج أن متوسط الطلب على الطاقة يجب أن يزيد بمقدار 2.5 جيجاوات، أو نحو 2.2 ٪، فوق الحالة الأساسية البالغة 114 جيجاوات. وفي الربع الثالث، في حالة حدوث موجة حر، من المحتمل أن يستجيب كل من توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والغاز لتلبية الطلب المتزايد.

وكانت بعض المصافي الآسيوية، طلبت إمدادات أقل من أرامكو السعودية لتحميل البضائع في يونيو بسبب ارتفاع أسعار النفط الرسمية. وعادة ما يتم إطلاق أسعار البيع الرسمية للخام السعودي في نحو الخامس من كل شهر، وتحدد الاتجاه للأسعار الإيرانية والكويتية والعراقية، مما يؤثر على نحو 9 ملايين برميل يوميًا من الخام المتجه إلى آسيا. وتحدد أرامكو السعودية أسعار خامها بناءً على توصيات العملاء وبعد حساب التغير في قيمة نفطها خلال الشهر الماضي، بناءً على العائد وأسعار المنتج.

النفط ينتعش بعد جلستين متتاليتين من الخسائر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انتعشت أسعار النفط في وقت مبكر من يوم أمس الأربعاء، لتتعافى بعد جلستين متتاليتين من الخسائر، حيث فاقت توقعات حديث بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشدد، والسحب المحتمل لمخزونات الخام الأمريكية، مخاوف الطلب في الصين.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتًا إلى 76.13 دولارًا للبرميل، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 26 سنتًا إلى 71.45 دولارًا.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد في مذكرة: «نتوقع أن يقدم رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي باول شهادة نصف سنوية متشددة إلى الكونجرس تعكس متوسط توقعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لارتفاع أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة وتضخم أكثر مرونة على المدى القريب»، في إشارة إلى اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التابعة للبنك المركزي.

ومن المتوقع أن تقدم شهادة الكونجرس التي أدلى بها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول في وقت لاحق يوم الأربعاء أدلة على تحركات أسعار الفائدة في المستقبل في أكبر اقتصاد في العالم.

وقال اثنان من صانعي السياسة الفيدراليين وخبير اقتصادي تم ترشيحهما للانضمام إليهما في مجلس الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن يوم الثلاثاء إن تركيزهما ينصب على خفض التضخم المرتفع للغاية حتى يتمكن الاقتصاد الأمريكي من العودة إلى النمو المستدام، والذي بدوره يمكن أن يعزز الطلب على النفط.

ودعم انخفاض محتمل في مخزونات الخام الأمريكية الأسعار أيضًا، حيث توقع المحللون أن مخزونات الخام انخفضت بنحو 400 ألف برميل في المتوسط في الأسبوع المنتهي في 16 يونيو في المتوسط.

وسيتم إصدار بيانات مخزون النفط الأمريكية الرسمية من مجموعة الصناعة التابعة لمعهد البترول الأمريكي في وقت لاحق يوم الأربعاء وإدارة معلومات الطاقة يوم الخميس، وكلا التقريرين قد تأجل ليوم واحد بعد عطلة يونيو الرسمية يوم الاثنين.

وأدت المخاوف بشأن تعافي الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى الحد من مكاسب الأسعار مع معاناة اقتصادها.

وقال كلاوديو جاليمبيرتي، مدير الأبحاث في ريستاد إنيرجي، «السبب الوحيد الذي يجعلني أعتقد أن الأسعار لا ترتفع (بشكل مطرد) حتى الآن هو أن البيانات الواردة من الصين لا تزال غير واضحة. ومع ذلك، فإن التحفيز موجود الآن وأراهن أنه سيكون فعالاً في إنعاش الاقتصاد ومن المتوقع ان يحقق نموًا قويًا في الطلب في النصف الثاني».

وأضاف جاليمبرتي: «بالنسبة إلى اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإن ذلك غير مؤكد أيضًا، لكن مع وصول أحدث بيانات التضخم إلى 4٪، فإن لديهم مجالًا ليكونوا متشائمين».

وفي محاولة لتعزيز النمو، خفضت الصين يوم الثلاثاء أسعار الفائدة الرئيسية للقروض لأول مرة في 10 أشهر، مع تخفيض أقل من المتوقع بمقدار 10 نقاط أساس لمدة خمس سنوات. وجاء خفض سعر الفائدة في أعقاب البيانات الاقتصادية الأخيرة التي تظهر أن قطاعي التجزئة والمصانع في الصين يكافحان للحفاظ على الزخم الذي كان عليه في وقت سابق من هذا العام.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الأربعاء بعد جلستين متتاليتين باللون الأحمر، مع بعض الدعم من البيانات الاقتصادية الأمريكية القوية والآمال في تحسين الطلب في آسيا، على الرغم من استمرار الحذر قبل المزيد من الإشارات بشأن السياسة النقدية الأمريكية.

وتلقى السوق القليل من الدعم من خفض سعر الفائدة المتوقع على نطاق واسع في الصين يوم الثلاثاء، بالنظر إلى أن خفض معدلات الرهن العقاري خيب آمال بعض المشاركين الذين يأملون في خفض أكبر.

لكن خفض سعر الفائدة لا يزال يحفز بعض الآمال في تحسين الطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث يتوقع المحللون المزيد من إجراءات التحفيز من بكين في الوقت الذي تكافح فيه لدعم الانتعاش الاقتصادي هذا العام. ومن المتوقع أيضًا أن يرتفع الطلب في أجزاء أخرى من آسيا، حيث يتوقع المحللون زيادة في الطلب على الوقود الهندي مع توسع قطاع الطيران في البلاد.

وينصب التركيز الآن بشكل مباشر على شهادة رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أمام الكونجرس في وقت لاحق من اليوم، والتي من المتوقع أن تقدم المزيد من الإشارات حول مسار أسعار الفائدة.

وأدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط في الولايات المتحدة إلى تراجع أسعار النفط خلال العام الماضي، حيث يخشى التجار أن تؤدي الظروف النقدية الأكثر تشديدًا إلى إضعاف النشاط الاقتصادي والطلب على النفط الخام.

ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي شهادة باول إلى إزالة بعض عدم اليقين بشأن السياسة النقدية بعد أن قدم بنك الاحتياطي الفيدرالي إشارات متضاربة بشأن هذه المسألة الأسبوع الماضي. وأوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي مؤقتًا دورة رفع أسعار الفائدة، لكنه أشار إلى مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام.

والمخاوف من أن الاحتياطي الفيدرالي قد لا يزال يحتفظ بمساحة كافية لمواصلة رفع أسعار الفائدة بعد أن فاجأت بيانات الإسكان الأمريكية الاتجاه الصعودي لشهر مايو، على الرغم من أن القراءة أشارت أيضًا إلى بعض المرونة في الاقتصاد الأمريكي.

وبينما استقرت أسعار النفط الخام على انخفاض في الجلسات الأخيرة، فقد فعلت ذلك أيضًا بعد سلسلة من التقلبات العنيفة حيث أثقلت الأسواق احتمالية تقلص الإمدادات، وتفاقم الطلب، وتراجع الظروف النقدية التيسيرية في جميع أنحاء العالم.

ومن المتوقع أن تقل الإمدادات الأمريكية مع إغلاق شركات الطاقة المزيد من منصات النفط. لكن الطلب الإجمالي على الوقود في البلاد ظل صامتًا أيضًا على الرغم من بداية موسم الصيف المليء بالسفر.

ومن المقرر صدور بيانات المخزون من معهد البترول الأمريكي وإدارة معلومات الطاقة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن تقدم المزيد من الإشارات بشأن الإمدادات الأمريكية والطلب على الوقود.

ومن المتوقع أن يتقلص العرض الأمريكي على المدى القريب، لا سيما مع زيادة الطلب على الوقود ومع قيام شركات الطاقة الأمريكية بتخفيض عدد منصات النفط العاملة للشهر السابع على التوالي. لكن احتمالية حدوث ركود في الولايات المتحدة، مدعومة بالمؤشرات الاقتصادية الضعيفة من البلاد، عوضت إلى حد كبير أي تفاؤل بشأن نقص المعروض.

كما لا تزال إمدادات الخام العالمية مرتفعة على الرغم من تخفيضات الإنتاج الأخيرة من المملكة العربية السعودية. وأشارت التقارير الأخيرة إلى أن صادرات النفط الخام الإيراني بلغت أعلى مستوياتها في خمسة أشهر في مايو، بينما ظلت شحنات الخام الروسية إلى كبار المستوردين الآسيويين - الهند والصين - قوية خلال الشهر. في حين، تراجعت الأسهم الآسيوية يوم الأربعاء حيث أحبط الافتقار إلى خطوات تحفيزية جديدة من بكين، المستثمرين الذين كانوا يتساءلون أيضًا عن مدى تفاؤل أقوى بنك مركزي في العالم الذي سيختاره في وقت لاحق من الجلسة.

ويواجه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول المشرعين في غضون يومين من الشهادة، ومن المؤكد أنه سيتم استجوابه بشأن ما إذا كانت المعدلات سترتفع حقًا مرة أخرى في يوليو وتصل إلى ذروتها في نطاق 5.5٪ -5.75٪ كما هو متوقع. ولدى الأسواق شكوكها وتشير حاليًا إلى وجود احتمال بنسبة 78٪ للارتفاع إلى 5.25-5.5٪ الشهر المقبل، ومن المحتمل أن يكون ذلك نهاية دورة التضييق بأكملها. وقال تاباس ستريكلاند، رئيس اقتصاديات السوق في ان ايه بي، «ينصب التركيز على ما إذا كان اجتماع يوليو مباشرًا حقًا وما إذا كانت مؤامرة بنك الاحتياطي الفيدرالي من زيادتين أخريين هي حالة أساسية حقيقية اعتمادًا على البيانات، أو الترويج للتضخم في محاولة لضمان عدم وجود تخفيف سابق لأوانه في الشؤون المالية

وأبقت حالة عدم اليقين العقود الآجلة لمؤشر ناسداك ومؤشر ستاندرد آند بورز 500 ثابتة بعد انخفاض طفيف خلال الليل. وارتفعت العقود الآجلة على يوروستوكس 50 بنسبة 0.2٪، وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر فوتسي بنسبة 0.1٪.

وانخفض أوسع مؤشر إم إس سي آي لأسهم آسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان بنسبة 0.8 ٪، مع تراجع كوريا الجنوبية بنسبة 0.5٪. وارتفع مؤشر نيكي الياباني بنسبة 0.1٪ حيث عززت السوق ثلاثة أشهر من المكاسب الضخمة. وأظهر مسح أن الروح المعنوية لدى كبار المصنعين اليابانيين ارتفعت في يونيو لتظل في المنطقة الإيجابية للشهر الثاني على التوالي.

وتراجعت الأسهم القيادية الصينية بنسبة 0.5٪ مع استمرار خيبة أمل المستثمرين من مدى تخفيضات أسعار الفائدة يوم الثلاثاء، والتي شهدت أيضًا انخفاض اليوان إلى أدنى مستوياته لهذا العام.

وفي أماكن أخرى من العملات، حصل الين الياباني المنهك على بعض الراحة حيث أدى النفور من المخاطرة إلى جني الأرباح في مراكز البيع المزدحمة للغاية. وكانت العملة تنخفض لأسابيع حيث دافع بنك اليابان بإصرار عن سياساته فائقة السهولة.

وأظهر محضر الاجتماع الأخير للبنك المركزي أن واحدًا فقط من تسعة أعضاء في مجلس الإدارة اقترح إعادة النظر في سياسته الخاصة بالحفاظ على عوائد السندات منخفضة، وحتى في ذلك الوقت أشار إلى أنه من الأفضل الانتظار لفترة. ويجب أن يحد هذا الافتقار إلى الإلحاح من أي ارتداد في الين وإبقاء الدولار مدعومًا عند 141.56 ين، بعيدًا عن أعلى مستوى في سبعة أشهر يوم الثلاثاء عند 142.26.
وبالمثل، استقر اليورو عند 154.54 ين، بعد انخفاضه من ذروة 155.37. واستقرت العملة الموحدة على الدولار عند 1.0965 دولار، كما كان الجنيه الإسترليني عند 1.2760 دولار. ويواجه الجنيه الإسترليني اختبارًا رئيسيًا من البيانات الخاصة بأسعار المستهلكين في المملكة المتحدة في وقت لاحق من اليوم، حيث ستضيف أي مفاجأة صعودية إلى الضغط على بنك إنجلترا للارتفاع بمقدار 50 نقطة أساس ضخمة في اجتماع سياسته يوم الخميس.

وتشير التوقعات المتوسطة إلى أن التضخم الرئيس سيتراجع إلى ٪8.4، لكن الأساسي سيبقى عند ٪6.8. وكتب المحللون في جيه بي مورجان في مذكرة: «نتطلع إلى رفع بنك إنجلترا 25 نقطة أساس يوم الخميس، ولكن بالنظر إلى أن البيانات الأخيرة فاجأت الاتجاه الصعودي، فإننا نرى حالة جيدة لرفع بمقدار 50 نقطة أساس». «وسنراقب عن كثب تقرير مؤشر أسعار المستهلكين بحثًا عن إشارة على مسار بنك إنجلترا إلى سعر الفائدة النهائي.» وتشير العقود الآجلة حاليًا إلى احتمال ارتفاع قدره ٪25 بمقدار نصف نقطة.

وكان ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع عائدات السندات عبئًا على الذهب الذي تم تعليقه عند 1936 دولارًا للأوقية، أعلى بقليل من أدنى مستوى في ثلاثة أشهر الأسبوع الماضي عند 1924.99 دولارًا.

أوروبا تفشل في استبدال تدفقات الغاز الروسي

الرياض

على الرغم من زيادة واردات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال لأوروبا، لا يمكن للاتحاد الأوروبي استبدال تدفقات الغاز الروسي، بحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الامريكية، وبين أن اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال الأمريكي ارتفع إلى حوالي 50٪ في مايو من 44٪ في فبراير. كما يظهر التقرير أن 19٪ من إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال تأتي من روسيا.

وفي مايو، تم تقسيم واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز بالتساوي بين الغاز عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال، حيث نشأ حوالي 50٪ من واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. وفي حين أن اعتماد الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على الولايات المتحدة يتزايد منذ غزو موسكو لأوكرانيا، فإنه لم يكن قادرًا على إبعاد نفسه عن الغاز الروسي، حيث ان حوالي 20٪ من واردات الاتحاد الأوروبي تأتي من روسيا، و7٪ من هذه الكميات عبارة عن أنابيب غاز بينما المتبقي هو غاز طبيعي مسال.

حتى في الظروف العادية، لن يتمكن الاتحاد الأوروبي من استبدال حصة الغاز الروسي في سوقه. وفي حالة الصيف الحارق أو الشتاء القارس، من المتوقع أن تزداد حصة الغاز الروسي بسبب ارتفاع الطلب. في غضون ذلك، وفي حالة الأعاصير في خليج المكسيك، من المتوقع أن تنخفض حصة الولايات المتحدة في سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت بيانات التسعير أن فروق أسعار النفط الأمريكي الحلو والحامض تقلصت بشكل كبير هذا الشهر، حيث ارتفع الطلب على خامات الكبريت المرتفعة من المصافي والمصدرين بينما تقلصت الإمدادات. كمل أظهرت البيانات أن الفارق بين الخام الخفيف في لويزيانا الحلو وميركري تقلص إلى 1.70 دولار للبرميل الأسبوع الماضي من حوالي 6.75 دولارات للبرميل في بداية عام 2023 و9.20 دولارات للبرميل قبل عام.

ويتزايد الطلب على النفط الخام الحامض بسبب التطورات حول العالم، ومنها تعمل أوبك بالفعل على خفض إنتاج النفط، ومن المقرر أن تخفض المملكة العربية السعودية 1 مليون برميل يومياً بدءًا من الأول من يوليو.

ولا تزال صادرات العراق من النفط الخام الشمالي، والتي تتراوح بين 400 ألف برميل في اليوم و450 ألف برميل في اليوم، عبر تركيا معلقة. وعلى الرغم من أن الحرائق في ألبرتا الكندية قد أدت إلى انخفاض طفيف في إنتاج النفط الخام، إلا أن خطر التعطيل لا يزال قائماً.

وبينما انخفض إنتاج النفط في فنزويلا، فالمكسيك ايضاً لديها خطط لوقف إنتاج الخام هذا العام. ولا توجد حاليا طاقة فائضة في دول أخرى لتعويض أي خسارة محتملة لبراميل النفط الخام في السوق.

وذكرت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية يوم الأربعاء أن حوالي 1.27 مليون برميل من مزيج البيتومين قد اجتازت التخليص الجمركي من مستودع جمركي في شاندونغ الصينية منذ 16 يونيو. وهذا من شأنه أن يزيد من إمكانية إعادة فتح الوصول لاستيراد مزيج البيتومين. ونقلت ستاندرد آند بورز العالمية عن محلل في السوق قوله «إنه يجلب الأمل لمصافي التكرير المستقلة ويزيل احتمالية استردادها لشحنات مزيج البيتومين بعد احتجازها منذ أبريل».

وبالقسمة على ثلاث دفعات، كان تفريغ البراميل الثقيلة من المستودع المرهون علامة فارقة، حيث أخفقت الواردات المنقولة بحراً من مواد التكرير التي تم الإعلان عنها كمزيج من البيتومين في تخليص الجمارك الإقليمية منذ منتصف أبريل، مما دفع بعض المصافي المستقلة المحلية التي تعتمد بشكل كبير على المواد إما لخفض إنتاجيتها أو استخدام حصص استيراد الخام الثمين لجلب المواد الأولية في شاندونغ. وشاندونغ هي موطن لمصافي التكرير المستقلة صغيرة الحجم في الصين، والتي تستهلك حوالي 80٪ من واردات مزيج البيتومين في البلاد, وقال محلل في السوق «إنه يجلب الأمل للمصافي المستقلة ويزيل احتمالية استردادها لشحنات مزيج البيتومين بعد احتجازها منذ أبريل». وتم مزج إحدى شحنات مزيج البيتومين الثلاثة من «بوسكان»، وهو خام فنزويلي ثقيل يبلغ حوالي 10.2 وكثافة أعلى من 0.99 كجم / متر مكعب، وفقًا لمصادر مطلعة على الأمر.

وقالت المصادر إن الشحنة تم تفريغها في أوائل مايو في دونججياكو الصينية في شاندونغ وتم تخزينها في مستودع الجمارك بالميناء. وقال مصدر في الميناء «إذا كانت البراميل الممزوجة من خام بوسكان تفي بمتطلبات التخليص لمزيج البيتومين، فهل ينبغي كذلك للبضائع الممزوجة من خامات أخرى.

وعززت الجمارك الصينية صياغة معايير الجودة لمزيج البيتومين منذ منتصف أبريل عندما تم الإعلان عن أربع إلى خمس شحنات كمزيج من البيتومين تم العثور على كثافة أقل بشكل ملحوظ من حوالي 0.91-0.94 كجم / متر مكعب. وبموجب كود النظام المنسق من قبل المصافي المستقلة، يشير مزيج البيتومين إلى الخلائط البيتومينية على أساس القار الطبيعي أو البترولي أو القطران المعدني أو الزفت.

ووفقًا لمسودة المعايير، قد تتطلب الجمارك مادة تم الإعلان عنها كمزيج من البيتومين ليكون لها مؤشر اختراق أقل من 400، وتكون الكثافة أعلى من 0.95 كجم / متر مكعب وتحتوي على أكثر من 60٪ من مكونات البيتومين. وتوقعت مصادر السوق على نطاق واسع أن تنشر الجمارك المعايير في الأسابيع المقبلة.

وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك يوم 20 يونيو أن واردات مزيج البيتومين في البلاد انتعشت إلى 237.698 طنًا متريًا في مايو، حيث قفزت 96.7٪ من أدنى مستوى لها في 44 شهرًا عند 120.860 طنًا متريًا في أبريل. وأظهرت البيانات أنه من بين التدفقات الواردة في مايو، تم استيراد 237.695 طنا متريا من قبل الشركات المسجلة في شاندونغ.

وأخبرت مصادر التكرير والتجارة ستاندرد آند بورز جلوبال أن بعض الجمارك المحلية في المقاطعات الأخرى لم تعلق التخليص، مما قد يسمح لشركات شاندونغ بإحضار شحنات البيتومين. وقالت مصادر إنه من المحتمل أيضًا أن تكون واردات مايو قد تضمنت بعض الشحنات المعلن عنها لذلك الشهر ولكن تم تخليصها منذ أواخر الأسبوع الماضي في يونيو في شاندونغ. وقال مصدر صناعي في بكين: «مع دخول البراميل إلى حدود الصين وإعلانها للجمارك في مايو، فقد يتم الإبلاغ عنها باعتبارها واردات مايو عندما تم الإعلان عنها بنجاح في يونيو». أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن حوالي 1.66 مليون طن من المواد المعلنة كمزيج البيتومين تم تفريغها في صهاريج التخزين في موانئ شاندونغ منذ أبريل. ومعظم هذه البراميل لا تزال في عملية التخليص الجمركي.

علاوة على ذلك، من غير الواضح عدد البراميل التي تفي بمتطلبات الجمارك ليتم تخليصها من مزيج البيتومين. ويعتبر مزيج البيتومين النموذجي، الذي كان عبارة عن خليط من الخام الثقيل الفنزويلي، مادة أولية لإنتاج الأسفلت لرصف الطرق.

ويمكن الإعلان عن هذه الشحنات على أنها خام ولكن نظرًا لأن الحصص المطلوبة للواردات محدودة، فضلت المصافي الإبلاغ عنها على أنها مزيج من البيتومين. وعلى الرغم من أن واردات مزيج البيتومين تجتذب ضريبة الاستهلاك منذ يونيو 2021، إلا أنه يُسمح لها بدخول الصين دون أي قيود على الحصص.

وعندما أصبح هامش التكرير جذابًا هذا العام، بدأت بعض المصافي المستقلة، التي كانت تفتقر إلى حصة استيراد النفط الخام أو أصحاب الحصص، في الإعلان عن وارداتها من الخام المتوسطة أو الأقل ثقيلة على أنها مزيج من البيتومين.

وقالت مصادر في السوق إنه مع تشديد الجمارك لمواصفات التفتيش على كل شحنة لواردات كيماوية خطرة منذ 14 أبريل، تم العثور على أربع إلى خمس شحنات أخف وزنا وتم تعليق تخليص مزيج البيتومين حتى أواخر الأسبوع الماضي. تبعا لذلك، خفض عدد قليل من المصافي المستقلة على وجه الخصوص التي تعيش على مزيج البيتومين لإنتاج الأسفلت في تسيبو، إنتاجهم بسبب نقص المواد الأولية.

أسعار النفط تقاوم ضغوط ارتفاع الدولار ومخاوف انتعاش الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال تعاملات أمس رغم الضغوط الهبوطية التي خيمت على التعاملات بسبب ارتفاع الدولار الأمريكي، واستمرار مخاوف انتعاش الطلب، وتوقعات تعثر النمو الصيني إلا أن دعم الأسعار جاء من تقييد المعروض النفطي.

وتضاعفت صادرات الديزل الصينية أربع مرات في أيار (مايو)، ما يعكس الطلب العالمي القوي على الوقود المقطر على الرغم من ضعف الطلب المحلي، وهو ما يعزز شهية قوية بين التجار لشراء الوقود رغم مخاوف التباطؤ العالمي وتوقعات العودة إلى رفع الفائدة قريبا.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون إنه على الرغم من التباطؤ الاقتصادي والمخاوف بشأن الركود لا تزال مخزونات الوقود المقطر منخفضة، كما لا يزال الطلب مرتفعا، مشيرين إلى أن التشديد المستمر على مخزونات نواتج التقطير المتوسطة على مستوى العالم يعمل على موازنة مخاوف الركود بين تجار السلع ما يدفعهم إلى المراهنة على العقود الآجلة للوقود حتى مع خروجهم من النفط الخام.

وأوضحوا أن أعضاء «أوبك+» سيركزون في محادثاتهم المستقبلية على استراتيجيات تعزز الوحدة والعمل المشترك، مؤكدين أن المجموعة قادرة على احتواء أي تباين في وجهات النظر حول الحصص الإنتاجية مثلما حدث مع المجموعة الإفريقية أخيرا.

ونوه المختصون إلى أن المعنويات الخاصة بعديد من الشركات الدولية ترى أن السوق صعودية للغاية عند المستويات الحالية مع وجود 75 في المائة من المستثمرين يتخذون صفقات شراء صافية في النفط الخام الأمريكي.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، إن التنسيق المستمر بين أعضاء «أوبك+» يعطي زخما للسوق ويحول دون تفاقم أي اختلالات بين العرض والطلب، وإن أعضاء التحالف ينسقون مواقفهم عادة قبل المفاوضات النهائية من خلال المشاورات التي تسبق الاجتماعات الدورية وهو ما حدث أخيرا مع أعضاء «أوبك» في إفريقيا جنوب الصحراء وهم نيجيريا وأنجولا والجابون وغينيا الاستوائية والكونغو.

وأضاف أن الأعضاء الأفارقة يواجهون تحديات إنتاجية وتشغيلية تمنعهم عن الوصول إلى المستويات الإنتاجية المأمولة وقد انخفض إنتاج النفط الخام لديهم إلى ما دون حصصهم وهو ما يعمل التحالف بقيادة السعودية وروسيا على علاجه.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن أسعار النفط تلقت دعما نسبيا بعد خفض سعر الفائدة في الصين لكن الحجم المتواضع للعمل النقدي خيب آمال السوق بعد تزايد الأدلة على أن معركة البلاد بعد كوفيد تتعثر.

ولفت إلى بيانات صادرة عن بنك جولدمان ساكس ترجح أن الانتعاش في الصين يبدو أنه «تلاشى» حيث تتطلع البلاد إلى نمو بنسبة 5.4 في المائة هذا العام، وليس 6 في المائة كما كان من قبل وذلك يبرر تزايد المخاوف بشأن الطلب على الطاقة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

أما جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» فيرى أن أسعار النفط الخام تستمر تحت ضغط واسع هذا العام حتى مع تحرك كبار المنتجين في «أوبك+» وخارجها لخفض إنتاجهم، موضحا أن بيانات رسمية أظهرت أن الصادرات الصينية انخفضت بنسبة 7.5 في المائة في أيار (مايو) مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وأشار إلى أن عديدا من الاقتصادات الغربية لا تزال غارقة بالفعل في مزيج سيئ من التضخم وضعف النمو، معتبرا أن علامات الضعف المستمرة في الطلب ستستمر في التأثير في أسعار النفط وأنه على صعيد العرض وردت تقارير عن زيادة المعروض في السوق من كل من إيران وروسيا على الرغم من العقوبات الغربية.

وتضيف ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، أن توقعات أسعار النفط الخام تمت مراجعتها أخيرا هبوطيا مع استمرار مخاوف الركود الاقتصادي، مشيرة إلى أن بنك «جي بي مورجان» خفض توقعاته لخام برنت لـ2023 إلى 81 دولارا للبرميل منخفضا من توقعات سابقة عند 90 دولارا.

وأوضحت أن سوق النفط الخام تترقب نتائج اجتماعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث تم مؤقتا إيقاف سلسلة طويلة من زيادات أسعار الفائدة ولكن من المتوقع العودة إلى إقرار مزيد من الرفع ما لم يظهر التضخم علامات واضحة على التراجع، معتبرة أن هناك بالفعل ضبابية في تقديرات الطلب المحتمل على الطاقة.

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار النفط دولارا للبرميل خلال تعاملات أمس، بعد توقع بعض المحللين انخفاض مخزونات الخام والوقود الأمريكية وتأكيد جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) استمرار المعركة لخفض التضخم إلى المعدل المستهدف عند 2 في المائة. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.29 دولار، أو 1.7 في المائة، إلى 77.19 دولار للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.46 دولار، أو 2.1 في المائة، إلى 72.65 دولار للبرميل.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 76.85 دولار للبرميل، أمس الأول، مقابل 76.45 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثالث ارتفاع على التوالي، وإن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 73.06 دولار للبرميل.

الترخيص لأول علامة تجارية لصناعة السيارات الكهربائية في السعودية .. «سير»

الاقتصادية

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية ترخيصا صناعيا لشركة «سير»، أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، لإقامة منشأة تصنيع السيارات الكهربائية على مساحة تزيد على مليون متر مربع في الوادي الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

وكان الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة شركة «سير»، قد أعلن إطلاق شركة «سير»، في نوفمبر الماضي، التي تعد مشروعا مشتركا بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة فوكسكون.

يذكر أن «سير» تعمل على تصميم سيارات السيدان وسيارات الدفع الرباعي ذوات التقنيات المتطورة، ومن المخطط أن يبدأ الإنتاج الفعلي خلال 2025، من منشأة التصنيع في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وستسهم الشركة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 562 مليون ريال لدعم الاقتصاد، وتوفير 30 ألف فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر، ومن المتوقع أن تصل مساهمة «سير» في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المملكة إلى 30 مليار ريال بحلول 2034.

«أو إم في» تستثمر 4 مليارات يورو في استخراج الغاز من البحر الأسود

الاقتصادية

أعلنت مجموعة الغاز والنفط النمساوية «أو إم في»، أمس، استثمار أربعة مليارات يورو، بالتعاون مع شركة رومغاز الرومانية التابعة للحكومة لتطوير مشروع لاستخراج الغاز في البحر الأسود.

والمشروع المنتظر منذ فترة طويلة المعروف باسم «نبتون ديب» يشمل امتيازا يمتد على 7500 كيلومتر مربع «يتوقع أن يصبح أحد أهم المشاريع في الاتحاد الأوروبي» على ما جاء في بيان أشار إلى أن الإنتاج سيبدأ في 2027.

وبعد الحرب الروسية في أوكرانيا، عدلت رومانيا التي تزخر باحتياطات كبيرة من الغاز والنفط في باطن الأرض وفي البحر، العام الماضي تشريعاته بهدف تسهيل الاستثمارات في مشاريع الأوفشور.

على غرار حركة تنويع الشركاء التي باشرها الاتحاد الأوروبي، يتمثل الهدف في خفض الاعتماد على موارد الطاقة الروسية خلال الشتاء، وفقا لـ»الفرنسية».

وقالت «أو إم في» التي تملك نحو 51 في المائة من المشروع المشترك «أو إم في بيتروم»: «ستستثمر أو إم في بيتروم ورومغاز بشكل مشترك أربعة مليارات يورو في مرحلة تطوير المشروع ما سيؤدي إلى استغلال 100 مليار متر مكعب من الغاز». ويبقى أن يحصل المشروع على موافقة الوكالة الرومانية للموارد المعدنية.

وقال رئيس مجلس إدارة «أو إم في» الفرد شتيرن في البيان: «نبتون ديب سيوفر مصدر طاقة موثوقا وأمنا في المنطقة مع تعزيز وضع مجموعتنا في البحر الأسود وجنوب شرق أوروبا».

وكان الشريك الروماني «رومغاز» قد اشترى 2021 حصة شركة إكسون موبيل الأمريكية العملاقة التي انسحبت بسبب القيود المفروضة على استغلال هذا الحقل الذي اكتشف 2012. وفي حال أنجز المشروع فهو سيوفر إيرادات كبيرة لرومانيا التي تعد من أفقر دول الاتحاد الأوروبي. فقد أظهرت دراسة أعدتها شركة «ديلوت» المتخصصة في 2018 أن العائدات تقدر بعشرات مليارات اليورو في العقود المقبلة.

كوريا تثبت أسعار الكهرباء بعد ارتفاعها 5.3 ٪ في الربع الثاني

الاقتصادية

أعلنت شركة الكهرباء في كوريا الجنوبية، أمس، تجميد أسعار الكهرباء خلال الربع الثالث، في خطوة تهدف لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

ومن المقرر أن يأتي التجميد بعدما ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 5.3 في المائة خلال الربع الثاني، أو بواقع 8 وون لكل كيلو واط في الساعة، بعد زيادة بنسبة 13.1 في المائة خلال الربع الأول بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة عالميا وتصاعد خسائر شركة إليكتريك باور كورب.

يشار إلى أن الحكومة لم تتمكن العام الماضي من رفع أسعار الطاقة بصورة كافية، في ظل ارتفاع معدل التضخم، وتزايد الأعباء على المواطنين بسبب جائحة كورونا والتباطؤ الاقتصادي، وفقا لوكالة «يونهاب» الكورية.

ولذلك كانت أسعار الكهرباء أقل من تكاليف الإنتاج، كما تكبدت شركة الكهرباء خسائر بقيمة 32.63 تريليون وون. وكانت الشركة قد تكبدت خسائر بقيمة 6.18 تريليون وون خلال الربع الأول من العام الجاري. وعانت شركة كوريا للطاقة الكهربائية (كيبكو) خسارة تشغيلية قدرها 6.2 تريليون وون (4.69 مليار دولار) في الربع الأول بعد خسارة ضخمة بلغت 32.6 تريليون وون عن العام الماضي بأكمله.

كما أعلنت الوزارة زيادة بنسبة 5.3 في المائة في أسعار غاز المدينة للمنازل، إذ من المقرر بدء تطبيق الزيادات الجديدة في الأسعار من غد الثلاثاء 16 أيار (مايو).

وأكدت وزارة الطاقة، في بيان سابق، أن ارتفاع أسعار الكهرباء في كوريا الجنوبية أمر لا مفر منه، ولا سيما أن الوضع المالي لشركات الطاقة الحكومية يزداد سوءا، ما قد يضر بإمدادات الطاقة حال استمرت أسعار الطاقة في الانخفاض مقارنة بتكاليف الإنتاج.

وخلال الربع الأول، رفعت الحكومة أسعار الكهرباء في كوريا الجنوبية بنسبة 9.5 في المائة، وهي أكبر زيادة في أربعة عقود، لتعكس ارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

الصين المستثمر الأول في مصادر الطاقة النظيفة بين الدول الناشئة

العربية

تسجل الصين اليوم القسم الأكبر من الاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة بين الدول الناشئة والنامية، وفق ما أورد تقرير مشترك للوكالة الدولية للطاقة ومؤسسة التمويل الدولية يدعو إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بصورة سريعة.

وصدر التقرير الذي أعدته الوكالة الدولية للطاقة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومقرها في باريس، ومؤسسة التمويل الدولية المنتمية إلى مجموعة البنك الدولي، قبل قمة «من أجل ميثاق مالي عالمي جديد» تعقد الخميس والجمعة في باريس.

وأكد التقرير أن «حوالي 770 مليار دولار تستثمر كل سنة في الطاقات النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية، لكن القسم الأكبر منها يتركز في حفنة من القوى الاقتصادية الكبرى».

وتتصدر الصين القائمة باستئثارها بثلثي هذا المجموع، إذ تبلغ استثماراتها 511 مليار دولار، متقدمة بفارق كبير على إفريقيا التي استثمرت 32 مليارا.

وتتركز 75٪ من هذه الاستثمارات في الصين والهند والبرازيل، القوى الاقتصادية النامية الكبرى الثلاث.

وتتجلى هيمنة الصين على هذا الصعيد بتطويرها قدرات من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية لإنتاج 100 جيغاوات من الكهرباء عام 2022، محققة في سنة واحدة عشرة أضعاف قدرات الطاقة الشمسية في القارة الإفريقية برمتها البالغة 11 جيغاوات، بحسب الخبراء.

وأعلن المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة فاتح بيرول في بيان أن «عالم الطاقة اليوم يتطور بسرعة، لكن هناك خطر كبير بأن تبقى دول كثيرة في العالم خارجه».

وبحسب التقرير، فإن الأشخاص المحرومين اليوم من التيار الكهربائي وعددهم 775 مليون نسمة يعيشون في الاقتصادات الناشئة والنامية.

ولفت التقرير إلى أنه «يجب زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الطاقات النظيفة في الدول الناشئة والنامية بأكثر من ثلاثة أضعاف» وصولا إلى ما بين 2200 و2800 مليار دولار في السنة في مطلع الثلاثينات وحتى العام 2050، من أجل «تلبية الحاجات المتزايدة للطاقة» مع احتواء الاحترار بحدود 1,5 + درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة.

وإذا ما استثنيت الصين، فإن «الزيادة تكون أكبر إذ تصل إلى سبعة أضعاف الاستثمارات السنوية» بمستوى 1400 إلى 1900 مليار دولار.

وثمة حاجة ملحة إلى زيادة هذه الاستثمارات سواء في الكهرباء المتدنية الكربون أو البنى التحتية أو الوقود المتدني الانبعاثات أو كفاءة الطاقة، وشدد بيرول بهذا الصدد على أن «حاجات الاستثمار تتخطى قدرة التمويل العام وحدها، ما يجعل من الملح زيادة التمويل الخاص بسرعة في مشاريع الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية».

باريس تستضيف قمة عالمية «من أجل ميثاق مالي دولي جديد»

الشرق الأوسط

تنطلق في باريس، صباح الخميس، ولمدة يومين، أعمال القمة الدولية التي تلتئم تحت شعار «من أجل ميثاق مالي دولي جديد»، بحضور 50 رئيس دولة وحكومة وعشرات الوزراء وكبار مسؤولي المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية ومنظمات المجتمع المدني، ما يعد أحد أكبر المنتديات الملتئمة (بعد الأمم المتحدة).

وتأتي القمة الدولية بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أطلقها العام الماضي، وتعد تطويراً لمبادرة مماثلة طرحتها ميا موتلي، رئيسة وزراء جزيرة باربادوس الواقعة في بحر الكاريبي، وسميت «مبادرة بريدجتاون» وكان غرضها تسهيل وصول الدول الأكثر تعرضاً للتغيرات المناخية لمصادر التمويل الدولية لتمكينها من مواجهة التحديات البيئية التي تتعرض لها الدول والجزر بالدرجة الأولى.

وعمد ماكرون، على هامش أعمال قمة العشرين، إلى الإعلان عن تنظيم القمة الراهنة التي غرضها «استكشاف جميع السبل والوسائل لتعزيز التضامن الدولي بين دول الشمال والجنوب». بيد أن الهدف الأساسي توسع لاحقاً ليشمل مواجهة تبعات التغير المناخي والأزمات العالمية ومناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بإصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف، وأزمة الديون، والفقر والصحة والتمويل المبتكر، والضرائب الدولية، وحقوق السحب الخاصة. وتلخص المصادر الرئاسية أهداف القمة بجملة واحدة وهي: «بناء عقد جديد بين الشمال والجنوب».

وتحل هذه القمة بينما الهوة تتسع بين الشمال والجنوب. والهدف المفترض لها توفير الوسائل للاستجابة للحاجات المتكاثرة لغالبية بلدان الجنوب لمحاربة الفقر والتعاطي مع التغيرات المناخية وما تفضي إليه من تصحر وهجرات وحروب وكوارث بيئية. والهدف الأبعد الذي لا يتوقع أحد أنه سيتحقق في هذه القمة يتمثل في التوصل إلى إعادة تركيب نظام مالي دولي أكثر عدلاً بدل نظام أقامه الغربيون عقب الحرب العالمية الثانية، ولا يبدو أنهم مستعدون للتخلي عنه اليوم طالما أنه يخدم مصالحهم.

وبحسب الرئاسة الفرنسية، فإن القمة ستنظر في «إعادة تنظيم» المؤسسات المالية التي ولدت في «بريتون وودز» في الولايات المتحدة والمقصود بها تحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويشارك الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، في القمة التي يحضرها كذلك من الجانب العربي، رؤساء مصر وتونس وموريتانيا، عبد الفتاح السيسي وقيس سعيد ومحمد ولد الشيخ غزواني، بينما الدول العربية الأخرى ممثلة على المستوى الوزاري أو ببعثاتها الدبلوماسية في العاصمة الفرنسية. ومن أبرز الحاضرين، أمين عام الأمم المتحدة ورؤساء سويسرا وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا والبرازيل والعديد من الدول الأفريقية ورئيس وزراء الصين والمستشار الألماني ورئيسة الوزراء الإيطالية ورئيس الاتحاد الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية... وقصرت الولايات المتحدة تمثيلها على مستوى وزيرة الخزانة جانيت يلين. واللافت غياب روسيا التي لم تُدعَ للقمة ومن جانب آخر، تحظى المؤسسات الدولية والصناديق والبنوك المعنية بالدرجة الأولى بالقمة بتمثيل رفيع، إذ يحضر قادة الصناديق الرئيسية؛ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الجديد، والبنك الأوروبي للتنمية... كذلك، فإن عشرات المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والهيئات المعنية بالتغيرات المناخية والهجرات والتصحر والتنمية ستكون حاضرة بقوة.

رغم الترحيب شبه الإجماعي بالقمة وبالمبادرة الفرنسية المدعومة دولياً، فإن الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام طرحت بقوة قبل انطلاق الاجتماعات عالية المستوى. ويدور التساؤل الرئيسي حول مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات التي ستصدر عن القمة قياساً على الالتزامات السابقة التي بقيت حبراً على ورق، وأهمها الالتزام الغربي بتوفير مائة مليار دولار سنوياً لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة التغيرات المناخية. ورغم مرور سنوات عدة على الالتزام المذكور، فإن شيئاً من هذا لم يحصل، وبالتالي يُطرح السؤال التالي: هل ستسفر القمة عن لجنة متابعة لتنفيذ المقررات والتوصيات؟ وما إمكانات لجنة كهذه؟ يضاف إلى ذلك أن مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي واجهت دوماً صراعاً بين دول الشمال الصناعي ودول الجنوب، وكانت الأولى تناور كلما طرح ملف التمويل باعتبار أن دول الجنوب التي امتلك بعضها قدرات صناعية، لا تعتبر نفسها مسؤولة عن التغيرات المناخية بقدر الدول الصناعية الغربية، وبالتالي ترى أنه يتعين عليها أن تتحمل مسؤولياتها. ويعد حضور رئيس الوزراء الصيني ذا معنى بالنظر إلى التغلغل الصيني في الدول الأفريقية وما يراه الغربيون جهوداً صينية لتكبيل الاقتصادات الأفريقية بالديون وتبعات ذلك.

واختارت الرئاسة الفرنسية «قصر برونيارت» الواقع في قلب باريس، الذي كان سابقاً مقر البورصة الفرنسية، لالتئام قمة اليومين التي ستؤثر على حركة السير في العاصمة بسبب تنقلات الوفد الرسمية والحاجة لإغلاق بعض الطرقات. بيد أن اجتماعات موازية سيستضيفها قصر اليونيسكو ومقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاجتماعات اللجان التي تتفرع عن القمة. وتم الاتفاق على تشكيل 6 طاولات مستديرة، تناقش الأولى «تطوير نموذج بنوك التنمية متعددة الأطراف لمواجهة تحديات القرن الـ21»، في حين تناقش الثانية «نموذجاً جديداً لشراكات النمو الأخضر»، وتبحث الثالثة «توجيه الديون وحقوق السحب الخاصة»، وتستعرض الرابعة «الابتكار بالأدوات والتمويل لمعالجة نقاط الضعف الجديدة». وتتناول الطاولة المستديرة الخامسة «ضمان معلومات وبيانات أكثر موثوقية وقابلة للمقارنة»، بينما تركز الطاولة المستديرة السادسة على «تعبئة القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة: البنية التحتية المستدامة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة». ولا تتوقف الأنشطة عند هذا الحد، إذ خططت باريس لإقامة نحو 30 حدثاً في أشكال مختلطة، مع التركيز على مناقشة أهداف التنمية المستدامة. ويستضيف الرئيس ماكرون في قصر الإليزيه القادة والرؤساء وكبار المسؤولين الحاضرين في باريس في عشاء رسمي ليل الخميس ـ الجمعة. وسوف يخصص اليوم التالي للقمة لعرض الخلاصات التي توصلت إليها اللجان والتوصيات.

وثمة 4 أهداف رئيسية تسعى القمة لتحقيقها، بحسب العرض الذي قدمته الرئاسة الفرنسية الأسبوع الماضي. وينتظر تخصيص مجموعة عمل لكل هدف من الأهداف الأربعة التي تشمل استعادة الحيز المالي للبلدان التي تواجه صعوبات قصيرة الأجل، ولا سيما الأكثر مديونية، وتعزيز تنمية القطاع الخاص في البلدان منخفضة الدخل، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية «الخضراء» لانتقال الطاقة في البلدان الناشئة والنامية، وأخيراً، تعبئة التمويل المبتكر للبلدان المعرضة للتغيرات المناخية. وبما أن الاهتمام الأول يدور حول مصادر الأموال الجديدة، فإن المرجح أن يصدر اقتراح ينص على فرض ضريبة دولية على انبعاثات الكربون من صناعة الشحن البحري «التي هي اليوم معفاة تماماً من الضرائب سواء لجهة إيراداتها أو انبعاثاتها» كما ذكر الجانب الفرنسي. وذكرت المصادر الرئاسية الفرنسية أن شركات الشحن البحري على اختلاف أنواعها وجنسياتها حققت في العامين الماضيين أرباحاً هائلة مستفيدة من ارتفاع الأسعار ومن استعادة أنشطة النقل بزخم كبير. واعتبرت المصادر الرئاسية أن «الحاجات الراهنة هائلة للغاية» ما يعني «الحاجة لموارد جديدة». وتأمل باريس أن توفر القمة «زخماً سياسياً حقيقياً» للسير بالضريبة الجديدة.

نجاح أولى تجارب التاكسي الجوي في نيوم السعودية

الشرق الأوسط

أعلنت «نيوم» و«فولوكوبتر» استكمالهما بنجاح سلسلة تجارب رحلات المركبات الكهربائية العمودية «eVTOL»، أو ما يُعرَف بـ«التاكسي الجوي»، وذلك للمرة الأولى في السعودية، بعد حصولها على تصريح خاص للطيران. وامتدت سلسلة التجارب على مدار أسبوع كامل، بعد فترة التعاون لمدة 18 شهراً بين كل من نيوم، و«الهيئة العامة للطيران المدني»، وشركة «فولوكوبتر»؛ بهدف بناء منظومة لحركة التنقل الجوي الحضري «UAM» الكهربائي والخالي من الانبعاثات، واختبارها في نيوم، حيث عملت جميع الأطراف على استكمال الإجراءات المطلوبة، لضمان أعلى معايير السلامة، خلال فترة التجارب.

وركّزت الرحلات التجريبية على مواكبة أداء مركبات «فولوكوبتر» للأجواء المحلية في المملكة، والظروف المناخية المختلفة، وكذلك على مدى اندماجها وتكاملها مع النظام المحلي لحركة مرور الطائرات دون طيار «UTM».

وقال عبد العزيز الدعيلج، رئيس «الهيئة العامة للطيران المدني»: «يمثل نجاح هذه الرحلة التجريبية الآمنة منعطفاً مهماً في مسيرة قطاع الطيران السعودي، وخطوة أخرى نحو تحقيق استراتيجيته، من خلال الابتكار وتوظيف أحدث التقنيات لإنشاء صناعات جديدة تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر المزيد من الوظائف، كما أنها تؤكد التزام الهيئة بتمكين الدمج الآمن لأنماط التنقل الجوي المبتكرة، ما يسهم في تحسين تجربة تنقل الأفراد في المناطق الحضرية، ويرفع جودة الحياة في المملكة».

بدوره، قال المهندس نظمي النصر، الرئيس التنفيذي لـ«نيوم»: «إن الرحلة التجريبية الناجحة لمركبة فولوكوبتر للتنقل العمودي الكهربائي تعكس الإنجاز الإبداعي والابتكاري لنيوم لخلق قطاع تنقل مستدام ومتعدد الوسائط، كما أنها مثال حي ونموذجي على دورنا كمسرّع عالمي وحاضنة للحلول المبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحاً في العالم». وأضاف النصر: «كما أن ريادتنا في توفير حلول التنقل المستدام والآمن ستسهم في تحسين جودة الحياة، وتعزيز التنقل بين المدن، وتقليص مستوى الانبعاثات الضارة، من أجل إيجاد مستقبل صحي ومستدام للجميع».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري في «فولوكوبتر» كريستيان باور: «من الرائع أن نحقق هذا الإنجاز بعد عمل دامَ 18 شهراً؛ ونحن فخورون بإطلاق أولى تجارب التنقل بالمركبات العمودية الكهربائية على مستوى المملكة، التي ستفتح المجال للمزيد من التعاون هنا في نيوم».

وستسهم مركبات فولوكوبتر الكهربائية الطائرة «eVTOL» بشكلٍ كبير في ابتكار نظام تنقلٍ ذكي ومستدام ومتعدد الوسائط في نيوم، والذي سيعتمد في تشغيله على طاقتي الشمس، والرياح بنسبة 100 في المائة، وستقوم هذه المركبات بأدوار متعددة، منها التاكسي الجوي، والاستجابة للطوارئ، وتتميز بأنها أكثر هدوءاً وأسهل في التكيف مع مختلف الظروف، وكذلك أقل تكلفة في تشغيلها من طائرات الهليكوبتر المستخدَمة اليوم، وهي تتطلب بنية تحتية أقل تعقيداً على الأرض للانطلاق والهبوط؛ نظراً لقيودها التشغيلية الأقل، فضلاً عن أنها توظف قدرات ذكية ومستقلة تضمن السلامة والتكيف والاستدامة في المستقبل. وتملك «نيوم» و«فولوكوبتر» رؤية مشتركة حول أهمية التقنية المبتكرة والنظيفة لإيجاد مستقبل أفضل، ويعكس التنقل الكهربائي العمودي، الذي يُعدّ جزءاً من نظام التنقل متعدد الوسائط في نيوم، طموحَها في إعادة تعريف قطاع التنقل وتطويره والتوسع في حلوله المبتكرة؛ لتسهيل حياة الناس، وبما يسهم في تعزيز مكانة نيوم العالمية بوصفها مختبراً حياً للتقنيات المستقبلية في قطاع التنقل.

وكانت «نيوم» قد أعلنت، في وقت سابق، عقدها شراكة مع «فولوكوبتر»، لتطوير حلول التنقل العمودي ودخولها استثماراً بقيمة 175 مليون دولار في الشركة، مما يسهم في تأكيد ريادة «نيوم» العالمية في توفير حلول التنقل المستقبلية. وتتوقع «فولوكوبتر» الحصول على شهادة اعتماد للتاكسي الجوي «فولوسيتي» في 2024، وقد أعلنت الشركة مؤخراً بدء الإنتاج الشامل لهذه المركبة في مصانعها في بروخزال بألمانيا، مع قدرة إنتاجية لتسليم أكثر من 50 مركبة سنوياً.

إيرادات صادرات النفط السعودي تتراجع ٪23.6 في أبريل

الطاقة

تراجعت إيرادات صادرات النفط السعودي، خلال أبريل/نيسان الماضي، على أساس سنوي، مع انخفاض متوسط أسعار النفط مقارنة بالمدة نفسها من 2022.

وأظهرت بيانات رسمية -اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- انخفاض الإيرادات النفطية للسعودية، في أبريل/نيسان، بنسبة ٪23.6، مقارنة بالمدة نفسها من 2022.

وأشار تقرير الهيئة العامة للإحصاء حول التجارة الخارجية للمملكة، خلال أبريل/نيسان 2023، الصادر اليوم الخميس 22 يونيو/حزيران، إلى تسجيل صادرات السلع تراجعًا بنسبة ٪25.2 على أساس سنوي.

صادرات النفط السعودي

سجّلت إيرادات صادرات النفط السعودي تراجعًا بمقدار 25.9 مليار ريال (6.90 مليارات دولار) بنسبة ٪23.6، في حين زادت نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الكلي من ٪79.7 في أبريل/نيسان 2022، إلى ٪81.3 في الشهر نفسه من العام الجاري. وبلغت قيمة الصادرات السعودية، في أبريل/نيسان الماضي نحو 103 مليارات ريال سعودي (27.46 مليار دولار)، متراجعة من 137.7 مليار ريال سعودي (36.70 مليار دولار أميركي) في أبريل/نيسان 2022.

وتراجعت إيرادات صادرات النفط السعودي، في أبريل/نيسان، إلى 83.8 مليار ريال سعودي (22.34 مليار دولار)، من نحو 109.7 مليار ريال سعودي (29.252 مليار دولار) في أبريل/نيسان 2022.

وكانت بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) قد أظهرت انخفاض صادرات النفط السعودي بنحو 207 آلاف برميل يوميًا خلال شهر أبريل/نيسان 2023، لتسجّل أقلّ مستوى في 5 أشهر، كما تراجع إنتاج المملكة من الخام.

وكشفت البيانات انخفاض صادرات السعودية من النفط الخام إلى 7.316 مليون برميل يوميًا خلال أبريل/ نيسان الماضي، مقابل 7.523 مليون برميل يوميًا خلال مارس/آذار السابق له، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة، يستعرض حجم صادرات النفط السعودي

إيرادات السعودية من تصدير النفط

سجّلت إيرادات صادرات النفط السعودي زيادة بنحو 708 مليون ريال (188.72 مليون دولار) على أساس شهري، مقارنة بإيرادات الشهر السابق (مارس/آذار)، التي سجّلت 83.1 مليار ريال سعودي (22.16 مليار دولار). وشهدت إيرادات السعودية من تصدير النفط، خلال الربع الأول من العام الجاري (2023)، تراجعًا بنسبة 15٪، على أساس سنوي، وفق البيانات التي رصدتها منصة الطاقة.

وجاء التراجع مع انخفاض أسعار النفط العالمية في الأسواق العالمية خلال الأشهر الـ3 الأولى من العام الجاري، مقارنة مع المدّة نفسها من 2023، التي سجلت أعلى مستوى لها في 14 عامًا، على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية. وتُظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء تراجع إيرادات صادرات النفط السعودي إلى 65.42 مليار دولار خلال المدّة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية مارس/آذار الماضي، مقابل 76.91 مليار دولار خلال المدة نفسها من 2022.

وكان خام برنت قد سجّل خسائر بأكثر من 7٪ خلال الربع الأول من العام الجاري، متراجعًا تحت 80 دولارًا للبرميل بنهاية مارس/آذار 2023، واستمر تراجعه منذ ذلك الحين، ليُتداول عند متوسط 75 دولارًا حاليًا.

الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يستعرض إيرادات السعودية من تصدير النفط خلال الربع الأول من 2023 مقارنة بالمدة نفسها من 2022

يُشار إلى أن موازنة السعودية 2023 توقعت تراجع إيرادات النفط بنسبة 12.1٪ خلال العام الجاري، وسط مؤشرات على تراجع متوسط أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي.

الصادرات السعودية

كشف تقرير هيئة الإحصاء السعودية -الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة- تراجع قيمة صادرات السلع في أبريل/نيسان، مقارنةً بالشهر السابق له (مارس/آذار 2023)، بمقدار بلغ 4.5 مليار ريال (1.20 مليار دولار)، بنسبة ٪4.2.

كما سجّلت الصادرات غير النفطية، في شهر أبريل/نيسان من عام 2023، انخفاضًا بنسبة ٪31.2، مقارنةً بشهر أبريل/نيسان من عام 2022، مسجلةً 19.2 مليار ريال (5.12 مليار دولار)، مقابل 28 مليار ريال (7.46 مليار دولار) قبل عام.

وأظهر التقرير تراجع قيمة الصادرات غير النفطية مقارنةً بشهر مارس/آذار 2023، بمقدار بلغ 5.2 مليار ريال (1.39 مليار دولار)، وبنسبة ٪21.4.

الصين الوجهة الأولى للصادرات

واصلت الصين تصدُّر الوجهات الرئيسة للصادرات السعودية، خلال أبريل/نيسان الماضي، إذ بلغت قيمة صادرات الرياض إلى بكين نحو 18 مليار ريال (4.80 مليار دولار)، ما يمثّل ٪17.5 من إجمالي الصادرات.

وجاءت اليابان وكوريا الجنوبية في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، بإجمالي بلغ 11.2 مليار ريال (2.99 مليار دولار) بنسبة ٪10.9، و9.9 مليار ريال (2.64 مليار دولار)، بنسبة ٪9.6 من إجمالي الصادرات.

وكانت الهند والولايات المتحدة الأميركية والإمارات العربية المتحدة وبولندا والبحرين وتايوان وسنغافورة من بين أهم 10 دول صدّرت السعودية إليها.

وبلغ مجموع صادرات السعودية إلى الدول الـ10 نحو 70.2 مليار ريال (18.71 مليار دولار)، ما يمثّل نسبة ٪68.2 من إجمالي الصادرات السعودية خلال شهر أبريل/نيسان الماضي.

شكراً